مركز جنيف الدولي للعدالة

العراق

الشعب المنسي

العراق

الشعب المنسي

مركز جنيف الدولي للعدالة

تقديم

في الثالث عشر من شباط/ فبراير 1991 تم قصف ملجأ العامرية في بغداد حيث قتل (480) مدني عراقي بريء، غالبيتهم من النساء والاطفال. وفي عام 2003 غزت الولايات المتحدة الامريكية العراق واحتلته مستخدمة القوة الفائقة فيما اسمته الصدمة والترويع مما كان له من تأثير جسدي وعقلي مدمر ودائم على المدنيين العراقيين والبنية التحتية للعراق.

ان هذا الكتيب المعنون (العراق- الشعب المنسي) ينبغي قراءته من قبل كل شخص يهتم بالإنسانية. فهو يشجعنا على الكفاح من اجل تحقيق العدالة للشعب العراقي، وانهاء حالة الافلات من العقاب ازاء جرائم الحصار وشنّ الحروب ولضمان تعويض الشعب العراقي من قبل اولئك الذين قاموا بمثل تلك الافعال الوحشية والبربرية.

ان وقع مثل هذا العنف والغطرسة يمكن قراءته في صفحات هذا الكتيب. فمن الصعوبة إدراك كافة أبعاد معاناة الشعب العراقي، عمقاً وسعةً وطولاً. والاسئلة التي ينبغي ان نطرحها جميعنا هي (اي صنف من البشر يمكنه ان يقوم بذلك تجاه اناس اخرين، وهل هؤلاء الأشخاص الذين أمروا بتنفيذ مثل هذه الافعال هم أشخاص طبيعيين أم مجانين؟)

والاجابة الصحيحة والمؤلمة هي اننا نُدرّب جيوشنا على قتل بشر مثلنا وعلى خوض الحروب، ومن المؤسف ان الكثير من زعمائنا يغضّون النظر عن التعذيب والقتل في حقّ البشر امثالنا وبالتالي فأنهم يضعون المعايير لمن سيأتي لاحقاً.

ويشير هذا الكتيب بشكل جلي الى الحاجة للعمل من اجل منع الافلات من العقاب. يجب ان تم مساءلة القادة وكبار مستشاريهم عن انتهاكاتهم للقانون الدولي وارتكابهم لجرائم التعذيب وجرائم الحرب.

ان واحداً من اعظم الدروس التي يمكننا تعلمها من هذا (الرعب) في زماننا هو اننا بحاجة الى الغاء العسكرة والحرب واستبدالهما ببدائل غير عنيفة مستندة الى حقوق الانسان والقانون الدولي.

ميريد ماغواري

حائزة على جائزة نوبل للسلام

المحتويات

1. تقديم

ميريد ماغواري، حائزة على جائزة نوبل للسلام

2. يجب ان يكون هناك من يتحمل مسؤولية الحرب في العراق

د. برهان الجلبي، الرئيس السابق للمؤسسة البريطانية -العراقية وزميل الجمعية الملكية للآداب

3. العراق وخيانة الشعب-حصانة الى الابد؟

د. هانز- سي. غراف سبونك، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الانسانية في العراق سابقاً

4. الولاية القضائية الدولية للمحاكم المحلّية وما توصلّت اليه محكمة كوالالامبور من حقائق

صباح المختار، رئيس جمعية المحامين العرب -لندن

5. كنا نأمل ولا نزال نأمل

عبد الله الحديثي، طالب من العراق

يجب ان يكون هناك من يتحمل

مسؤولية الحرب في العراق!

د. برهان الجلبي*

بعد غزو العراق أرسل الناخبون الامريكيون رسالةً واضحةً وصريحة الى العالم، فقد رفض الشعب الامريكي السياسات الخارجية والداخلية للرئيس جورج دبليو بوش.

وفي بريطانيا وجد رئيس الوزراء السابق توني بلير موقفه ضعيفاً حيث استقال من منصبه تاركاً قضية غزو العراق ونتائجه الوخيمة كإرث سياسي له. وتحدّث رئيس الوزراء، آنذاك، غوردن براون عن الحاجة الى الانفتاح والشفافية من اجل كسب ثقة الجمهور البريطاني ولكنه للأسف لم يبدِ أيّ نيةٍ حقيقية لمعالجة السياسات الفاشلة لسلفه في العراق والمناطق الاخرى في الشرق الأوسط. وبقي الاحتلال العسكري للعراق واستغلال ثرواته المعدنية الهائلة امراً ماثلاً للعيان.

ومن اجل تبرير الغزو والحرب ضدّ العراق فقد اورد الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير حالتين حول قيام النظام العراقي بانتهاكاتٍ هما؛ انتهاك حقوق الانسان وانتهاك قرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدّة التي اصدرها قبل وبعد حرب الخليج الأولى عام 1991. وكان يزعم أن هدف الحرب هو تحميل النظام العراقي المسؤولية وفقاً للقانون الدولي .

ولكن، بغزوهما العراق، فأن الولايات المتحدة الامريكية والحكومة البريطانية هما نفسيهما من انتهك قرارات الامم المتحدة والقانون الدولي، فالحرب كانت غير شرعية وان الحقوق المدنية وحقوق الانسان في العراق كانت ولا تزال موضع انتهاك بسبب الاعمال الحربية واستمرار واقع الاحتلال.

لقد انتهكت سيادة العراق بالكامل. أما إرثه الثقافي الغني فقد جرى نهبه او تخريبه. كما تم تبديد الموارد الطبيعية للعراق، وتدمير بنيته التحتية التي كانت قبل ذلك بنيّة متطورة.

ان الامن والامان وسلطة القانون لم يعد لها وجود على الاطلاق، وان السلطة القانونية والمعنوية للأمم المتحدة قد ضعُفت، وأصبح الارهاب في حالة تزايد. ان منطقة الشرق الاوسط بأكملها اصبحت اما غير مستقرة او على حافة عدم الاستقرار نتيجة الفوضى في العراق او انها قد تفكّكت تماما. لقد أضحى جنوب العراق تحت سيطرة حكومة طهران الامر الذي كان متوقعاً عندما كان يتم الحديث عن القيام بالغزو عام 2002 ولكن ادارة بوش ووكالاتها المعنيّة فشلت الى حد ما في توقّع هذه النتيجة.

فمن اجل التخلص من رجل واحد قامت القوتان الانجلو-امريكية بوضع دولة بأكملها على حافة الدمار، وان هذا الرجل اي صدام حسين لم يكن في حالة حرب مع الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ولم يكن بمقدوره تهديدهما بشكل فعلي او بأي شكل من الاشكال. بل انه لم يعدّ في عام 2002 يشكّل مصدر خطر جدّي لجيرانه العرب والفرس. ولم يكن العراق يشكّل اي تهديد للمصالح الامريكية والبريطانية او لأمن البلدين حيث كانت هذه هي القناعة السائدة لدى الجميع باستثناء قلّة من مؤيدي نظام بوش الفاشل ورئيس الوزراء السابق توني بلير.

لقد هُجّر أكثر من ثلاثة ملايين عراقي منازلهم، معظمهم هرب الى بلدان عربية مجاورة او الى الغرب، ويشكّل العراقيون الان واحدة من أكبر الجاليات المهاجرة في اوروبا. وخلال الحرب، قتل اكثر من (600,000) واصبح عشرات الألوف من العراقيين مشوهين او جرحى او مروّعين او مشردين، وانهم عادة يعانون من الحرمان. وان الكلاب البرّية تفطر على اشلاء العراقيين بينما ينشغل المحتلون في حماية ابار النفط، وان الأماكن المقدسة قد تم تدنيسها وان المئات من ابناء الشعب العراقي يتم اغتيالهم او اختطافهم او اخفائهم يوميا وان الحكومات العراقية المنصبة من قبل الاحتلال ممنوعة من نشر التفاصيل والارقام الخاصة بالقتلى العراقيين . وخلال الـ(13) سنة من العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن على العراق بقيادة الولايات المتحدة الامريكية عانى اطفال العراق من سوء التغذية والاضطرابات الجينية من جراء اليورانيوم المنضب. وقدّرت بعض المؤسسات الطبّية الغربية المعروفة في بداية عقد التسعينات بأن الاطفال والصبية العراقيين كانوا يموتون بمعدل طفل او صبي واحد في كل ست دقائق وان جميع الادلة التي كانت تقدّمها الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والخبراء المتخصّصون في المجالات الطبية والعلمية كان يتم تجاهلها من السلطات المعنية بالعقوبات في الامم المتحدة والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا. وهكذا، فخلال الفترة الواقعة بين عامي 1991 و 2003 جفّ شريان الحياة في البلاد .

ومنذ الاحتلال العسكري الامريكي للعراق فأن نمو اطفال العراق اصبح في حالة سيئة وقد حلّت الفوضى والانقسام الطائفي المنهج والقتل والتشويه محلّ العقوبات الاقتصادية وبقي هؤلاء الاطفال

يخشون على حياتهم ومن دون آمال او احلام او تعليم او رعاية صحيّة. لقد أصبحوا يائسين. اما المحظوظون منهم فأنهم يمضون اوقات لعبهم بين اكداس القمامة، بل انهم يبحثون عن الطعام وسط هذه القاذورات. والكثير منهم يتمّ ابقائهم في البيوت خشية تعرضهم للاختطاف او التفجيرات. إن هذا لمشهدٌ كئيب في واحد من اغنى البلدان في العالم، ذلك البلد الذي تطور بسرعة في مجالات متعدّدة مثل الصحة، الرفاهية، الطب، التعليم، الاسكان ومحو الامية. حيث شكل نموذجاً لدول شرق اوسطية اخرى في كيفية استخدام وتوزيع الثروة النفطية، وكذلك بالنسبة للدول النامية. ومنذ السنوات التسع عشرة الماضية. فأن العراق الحديث ـ ان كان بإمكاننا استخدام هذا المصطلح ـ قد تحوّل الى وصمة عار دائمة على جبين الذين تآمروا لغزوه واحتلاله لإشباع طموحاتهم القوميّة والشخصية.

وهكذا، استمر العراق كدولة فاشلة، والحياة بالنسبة للعراقيين اصبحت جحيماً، والأمور تتدهور بصورة يومية.

في حين، كانت دولة العراق الحديثة قد قامت بخطوات كبيرة نحو تحسين وضع كلّ قطّاعات الشعب في فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وفي كافة الميادين الاجتماعية والاقتصادية. إن عراق ـ اميركا ـ الطائفي اليوم هو البد الاكثر فساداً في العالم، و يعتبر نموذجاً للنفاق السياسي الذي تصدّره الولايات المتحدة الامريكية .

ويستخدم المحتلون كل ما بوسعهم من اعذار لتبرير فشل الحرب في العراق. وهم يصفون مقاومة الاحتلال بالإرهاب. واخترعوا مسميات اخرى مهينة للشعب العراقي ولكنها تعتبر مستساغة او (منسابة) للاستهلاك

المحلي في الولايات المتحدة الامريكية. فكل الامور السيئة والعنف ينسب للعراقيين وعاداتهم او طبيعتهم. وبالطبع فان الامريكان والبريطانيين لا يتحملون اية مسؤولية عن انهيار النظام والزيادة الكبيرة في العنف الطائفي من عام 2003 . إن سوء المعاملة، التعذيب، الإهانة والاغتصاب عوملت كامور جانبية، وتُركت للجان غامضة من اجل اخفاء الجرائم عن الجمهور وتخفيف الغضب الجماهيري والاحباط جرّاء مسار الحرب .

ان تدمير العراق ودولته كان في صلب الاهداف الامريكية من الغزو . فالحرب لم تكن كما وصفت بانها حرب تحرير . ولم تكن هناك حتى استراتيجية للخروج، بل على العكس فقد جرت هناك محاولات لصرف الانظار عن الاهداف الاستراتيجية للحرب والحجم الحقيقي للخسائر البشرية والمالية الناجمة عن الحرب، ولتبرير الاستمرار بممارسة الخداع حول الحرب .

ومن هنا، فان المأزق الحقيقي للإدارة الامريكية هو ليس الفشل الكارثي في الحرب فحسب والذي كان فشلاً محتوماً منذ البداية، وهو ايضا ليس في حجم الخسائر البشرية والمالية والمعاناة التي لحقت بالجانبين الامريكي والعراقي فالموت والتدمير هما النتيجتان العاديتان للحرب . كلّا، فأن في بؤرة هذا المستنقع، يأتي التضليل الذي مورس تجاه الجمهور الامريكي والبريطاني و العراقي. لقد تم اغواء المدنيين الامريكان والبريطانيين في هذه الكارثة.

ولم يكلّف المسؤولين الامريكيين انفسهم لاطلاع الشعب الامريكي على الاهداف الحقيقية للحرب، وذلك بسبب خشيتهم من رفض تلك الاهداف المتمثلة فيما اسموه (القرن الامريكي الجديد) الذي لا يعدو عن كونه اسلوباً حديثاً للامبريالية الاستعمارية التي تحرّكها دوافع سياسية وتجارية

ودينية. لقد تآمرت الحكومتان الامريكية والبريطانية مع الكثير من وسائل الاعلام الغربية لخداع الاخرين - الذين كانوا على استعداد عالٍ للاستماع الى رؤسائهم - وذلك لإخفاء الحقائق والاستمرار بالتضليل واطالة معاناة والآم الشعب العراقي.

لقد كانت رسالة الرئيس المنتخب اوباما الى الجمهور الامريكي هي التغيير. والحقيقية، إن التغيير الاساسي المطلوب هو النزاهة والشفافية والمسؤولية بخصوص الحرب ضد العراق. ويستحق الجمهور الامريكي ان يعرف الهدف الذي مات من اجله ابنائه ويريد العراقيون ايضا ان يعرفوا الاهداف الخفية لإدارة بوش من وراء الغزو والتدمير واحتلال العراق. وفي بريطانيا فان الاباء الثكالى يستحقون ايضا ان يعرفوا من اجل ماذا دفع ابنائهم وبناتهم حياتهم. فهذه الحرب ليست حرباً من اجل الخير والملكة والبلاد، بل انها حرباً من اجل النفط والاطماع الشخصية لرجلين وتعكس دوافعهما وتوجهاتهما السياسية والدينية .

وفي اذار/مارس 2005 كشفت صحيفة الصندي تايمز انه في عام 2002 اخبر مدير جهاز المخابرات البريطانية الخارجي (**m16**) السير ريتشارد ديرلوف توني بلير وكبار مستشاريه بعد زيارة الى واشنطن بأن (الحقائق والمعلومات الاستخبارية كانت قدّ رُتّبَت لصالح ادارة جورج دبليو بوش).

وفي خطاب الاستقالة قال توني بلير:(انني عملت ما تصورته صحيحاً من اجل بلادنا. ويأتي ذلك في مواجهة كل تلك الادّلة الدامغة على قيامه ومساعديه المقربين بالتضليل المتعمدّ للشعب البريطاني وحزب العمال ودفعهم الى التصديق بأنه كان هناك خطراً قومياً حقيقياً على بريطانيا من جرّاء اسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها صدام حسين.

وحتى يومنا هذا فأن الحكومة البريطانية تتجاهل كافة المحاولات الرامية الى اجراء تحقيق علني، قضائي او برلماني، حول الاسباب التي دفعت الى أدّت الى الغزو الانجلو-امريكي الذي يمثل اكبر حماقة غربية في الشرق الاوسط منذ حرب السويس ولها نتائج بعيدة المدى.

ففي النظام الديمقراطي فأن المسؤول التنفيذي ينبغي ان يكون مسؤولاً امام الشعب وان هذا الامر هو الذي من شأنه استعادة الثقة في المبادئ الاساسية للديمقراطية وخاصّة لتحمّل المسؤولية. وفي بريطانيا "يبدو" ان ليس هناك قانون او اجراءات قانونية تجعل رئيس الوزراء مسئولاً وكأنه يحكم من خلال الامتياز الملكي المتمثل في "ان التاج الملكي لا يمكن ان يرتكب خطأ" .

ان المسؤولين في نظام صدام حسين قد تمّت محاسبتهم بشكل سريع وتمّت معاقبتهم، وقسم منهم، بما فيهم صدّام حسين نفسه قد تم اعدامهم بسبب اخطائهم والانتهاكات التي ارتكبوها، ولكن إلى يومنا هذا لا توجد هناك اجراءات قانونية او سياسية مستقلة في الولايات المتحدة الامريكية او المملكة المتحدة للكشف عن المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم الخاصة بغزو العراق والانتهاكات التي وقعت منذ ذلك الغزو والتي لا تزال تحدث من دون وجود نهاية لها في الافق.

ان الاختفاء وراء "ملفات مضلّلة" او التعبير عن المثل والقيم والأمل والإيمان تحت مسمّيات النظام الغربي و"نشر الديمقراطية" ليست تبريرات قانونية للتهرّب من المسؤولية. ان تأييد سياسة الخوف لتحقيق اهداف شخصية او قومية امرٌ لا يمكن القبول به في العالم المتحضّر .

يجب ان تكون هناك عدالة حقيقية غير مسيّسة وذلك من اجل تصحيح الاخطاء التي ارتكبتها ادارة بوش ضد الشعب العراقي. والخطوة الاولى هي سحب جميع القوات الامريكية المتمركزة في العراق بالزى المدني الى جانب الدخلاء الايرانيين واصدقائهم العراقيين.

وينبغي تقديم الاعتذار الى ابناء الشعب العراقي عن الآلام والمعاناة التي لحقت بهم من دون اي سبب سواء انهم ولدوا كعراقيين. وينبغي ايضاً ان تكون هناك رزمة من التعويضات وفقاً للقانون الدولي عن الاضرار التي لحقت بالشعب العراقي وبنيته التحتية.

ومن دون ان يتم تحديد المسؤولية وفقا للقانون الدولي فأن الذين ارتكبوا الفظاعات ضد المدنيين العراقيين سوف يبقون سائرين في شوارع لندن وواشنطن مطمئنين لأنهم يعرفون بأنهم سيفلتون من العقاب عن القتل الذي مارسوه.

وليس المدنيون العراقيون وحدهم من تعرّض للخيانة المعنوية من قبل مسؤوليهم، ولكن افراد القوات المسلحة البريطانية والأمريكية قد واجهوا الشيء نفسه، فحتى هذا اليوم، ولسوء الحظ، لم تنجح اي مبادرة قانونية في محاسبة احد.

*** د. برهان الجلبي**

الرئيس السابق للمؤسسة البريطانية . العراقية

وزميل الجمعية الملكية للآداب

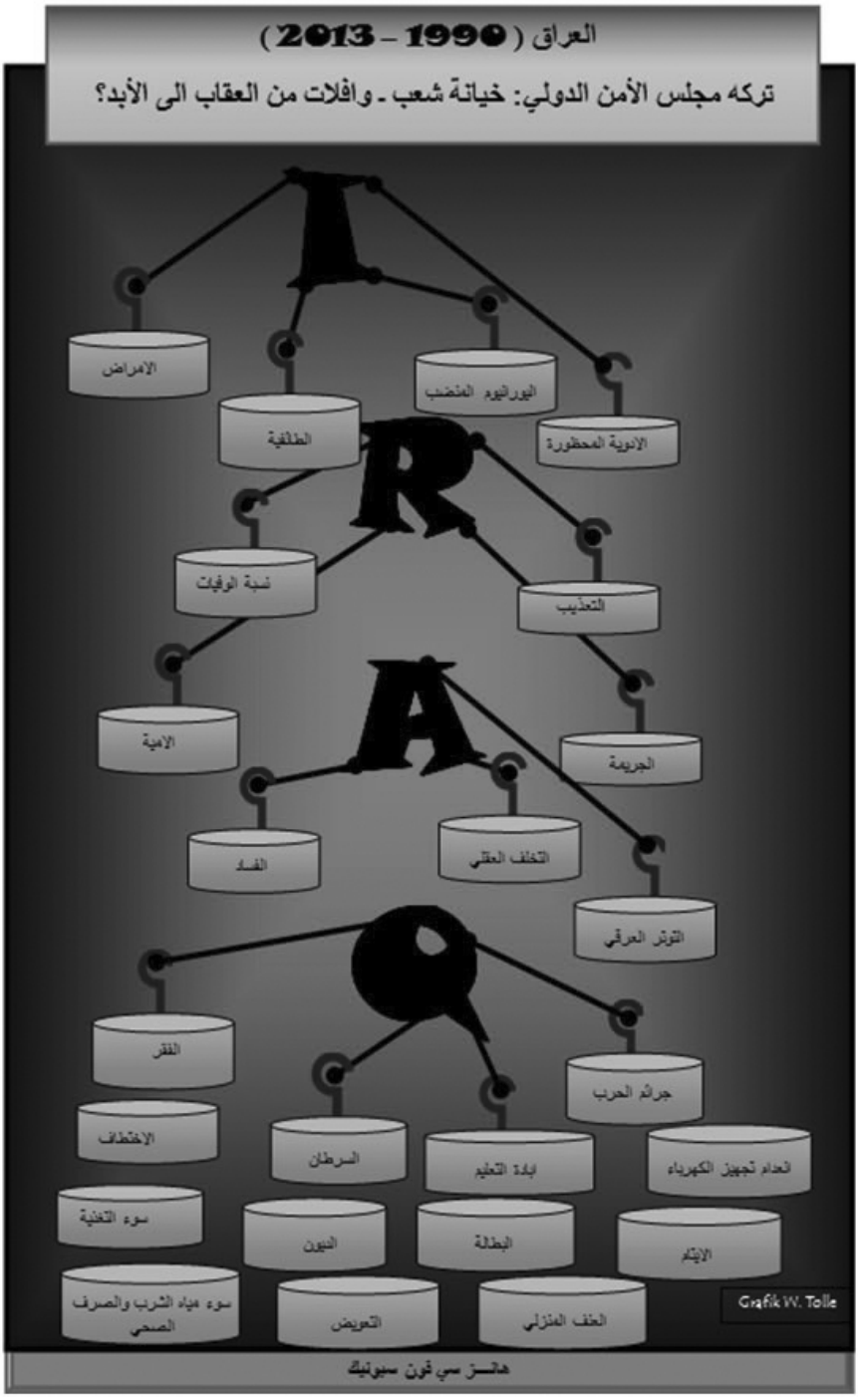
العراق (1990 – 2013)
تركه مجلس الأمن الدولي: خيانة شعب ـ وافلات من العقاب الى الأبد؟
الامراض
الطائفية
اليورانيوم المنضب
الادوية المحظورة
R
نسبة الوفيات
التعذيب
الامية
الجريمة
A
الفساد
التخلف العقلي
التوتر العرقي
الفقر
جرائم الحرب
الاختطاف
السرطان
ابادة التعليم
انعدام تجهيز الكهرباء
سوء التغذية
الديون
البطالة
الايتام
سوء مياه الشرب والصرف الصحي
التعويض
العنف المنزلي
Grafik W. Tolle
هانس سي فون سيونيك

خيانة شعب - وإفلات من العقاب الى الأبد؟

بقلم: د. هانـز فون سبونِك *

في تاريخ العراق المعاصر حدثان بعيدا الأثر: غزو العراق للكويت في الثاني من آب/ أغسطس 1990، وغزو الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق في 19 آذار/مارس 2003. ترى هل استفاد القادة السياسيون من دروس هذين الحدثين؟ ذلك يبقى موضع تساؤل وشك. فما يزال العراقيون يتعرضون للظلم ، وما يزال الخطر على الحياة والأضطراب يشكلان جانبا قاسيا من واقع البلاد حتى مطلع هذا العام ، حتى باتت المعاناة الجماعية منتشرة على نحو لا يمكن إخفاؤه.

ولعل معضلة الحياة في العراق تؤكد عدداً لا يحصى من المآسي:

فمنذ الغزو الأمريكي – البريطاني عام 2003 بات التوتر العرقي والطائفية عنصرا أساسيا في سياسة العراق، وذلك في حركة إستقطاب وتجاذب بين جماعات المجتمع لم يالفها العراقيون من قبل. وهذا ما يفسرّ الجرائم المرعبة التي ترتكب حاليا كالقتل والأختطاف وتدمير الممتلكات. وهنا تجدر الإشارة الى العلاقات المتدهورة بين بغداد والمحافظات الكردية الشمالية الثلاث.

ومنذ سني الحرب والعقوبات الإقتصادية والإحتلال انهار النظام الصحي الحديث النموذجي الذي كان يتمتع به العراق. وعادت الى الظهور من جديد على نطاق واسع حالات سوء التغذية، والأمراض التي اختفت من العراق كالتيفوئيد وألتهابات الجهاز التنفسي والحصبة والسلّ.

لقد أدّى التدمير المُنظم لأنظمة المياة والصرف الصحي، وخصوصاً في حرب عام 1991، وشحّة الأدوية خلال فترة العقوبات المفروضة وفترة ما بعد الغزو عام 2003، الى التسريع بوتيرة التدهور في الوضع الصحي وزيادة عدد الوفيات في جميع أنحاء البلاد، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية.

وقد نتج عن أستخدام القوات الأمريكية اليورانيوم المنضب (وهي ذخيرة مشعة خارقة للدروع) والفسفور الأبيض عامي 1991 و 2003 مخاطر صحيّة وبيئية هائلة في العراق. وكانت الحكومة الأمريكية قد سعت في أوائل عام 2000 الى منع منظمة الصحة العالمية من القيام بمسح في المناطق الجنوبية في العراق التي أستخدم فيها اليورانيوم المنضب. ورفضت أن يُحسب في عداد المصابين بتلك الأسلحة المرضى بسرطان الرئة واللوكيميا (سرطان الدم) والمواليد الجدد ذوو التشوهّات الخلقية. ولحسن الحظ، لم تفلح المحاولات المحلية والدولية في ثني الجهود التي بذلت لجمع المزيد من الأدلة التي تُظهر علاقة الأمراض والمخاطر التي حدثت في العراق بتلك الملوثات الناجمة عن الحرب.

وقد أظهر مسحٍ أجرته الحكومة العراقية حول السلامة العقلية عام 2009، أن عملية التهجير الهائلة وأجواء الخوف والتعذيب والموت والعنف قد أسهمت في تفشي الأمراض العقلية في البلاد. وقد انعكس ذلك في ما قاله شيخ في الموصل بأنهم (دمروا أقتصادنا والآن يحاولون قتل عقولنا).

يُقال أن العراق يمتلك ثالث أكبر أحتياطي نفطي في العالم، ومع هذا، لا تزال معدلات تصديره للنفط أقل من المعدل المتوسط الذي يبلغ 2.2 مليون برميل يوميا، والتي كان بأمكان العراق أن يسوقها خلال سنوات العقوبات. وكان من بين الأسباب تخريب خطوط الأنابيب والفساد وعدم

القدرة على إعادة تأهيل المنشآت النفطية في مرحلة ما بعد الغزو والمقاومة العراقية لتسليم التنقيب عن النفط لمصالح أجنبية – من خلال عقود مشاركة الإنتاج.

لكن، مع غنى البلاد بالنفط، يعيش 22.9% من العراقيين من أصل 33 مليون عراقي في الفقر، ويصارع العدد الآخر من أجل البقاء في ظروف معيشة تكاد تكون أقرب للفقر. يبلغ الدخل الأجمالي للفرد وفقا لأحصائية أجريت عام 2011 حوالي 2.640 دولار فقط (وفقا للمصرف العالمي). وصنّفت منظمة الشفافية الدولية القطاع العام في العراق بأنه وصل الى أعلى معدلات الفساد في تقييم لـ 169 دولة من بين 176 دولة عام 2012.

وفي رسالة مفتوحة الى لجنة مكافحة الكسب غير المشروع في البرلمان العراقي وجهها عام 2011 السيد رحيم حسن العكيلي رئيس هيئة النزاهة ذكر فيها مايلي: (أن الصراع حول سرقة أموال الدولة وممتلكاتها هو جزء غير معلن من الصراع على السلطة في العراق اليوم).

على الرغم من الفجوة المزرية بين الأغنياء والفقراء، فقد قامت الحكومة العراقية بتوقيع أتفاقية مع الحكومة الأمريكية عام 2011 لشراء طائرات حربية من نوع **F-16 18** بقيمة 3 مليار دولار، في حين يعيش مايقارب ربع الشعب العراقي في الفقر، وتجاوزت معدلات البطالة نسبة 28% وفقا للأمم المتحدة.

هناك مقولة في الشرق الأوسط تقول (مصر تكتب، ولبنان تطبع، والعراق يقرأ)، لقد سجّل العراق أعلى معدلات لمحو الأمية في الشرق الأوسط في الفترة التي سبقت غزو الكويت في أغسطس عام 1990.

لقد غيرت العقوبات ذلك....

أظهر مسح أجري عام 2007 من قبل البنك الدولي والحكومة العراقية أن هناك مايقارب 23% من العراقيين لا يعرفون القراءة والكتابة، فهناك 5 ملايين طفل بعمر المدرسة لم يتم تسجيلهم في المدارس، وهناك تفاوت شديد في التعليم بين الجنسين. وقد طرأت تطورات خطيرة في قطاع التعليم منذ عام 2003: لقد وجد ان عنصر الطائفية بات يلعب دوراً كبيرا في قطّاع التعليم والذي أثر في الغالب على الطلبة سنة وشيعة. ومما يزيد في القلق ما توصلت اليه دراسة مشتركة قامت بها جامعة غنت ومحكمة بروكسل عام 2011، من تعرّض الطبقة الفكرية والتقنية الى حملة ترهيب، وأختطاف، وأبتزاز، وقتل عشوائي وأغتيالات مستهدفة. تعد هكذا ظروف في العراق بمثابة تذكير لأغتيال العلم، وأبادة جماعية لقطاعات التعليم.

وهنالك مخاطر وصعوبات أخرى تهدد حيات العراقيين في السنوات الأخيرة:

منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003، أصبح العراق نقطة عبور للحشيش والهيروين من أيران وأفغانستان (وفقا للأمم المتحدة). وقد أكدت وزارة الصحة العراقية أن معدلات الأدمان محليا " ترتفع بشكل مطرد" ، بينما لم يسبق أن كان في العراق مشكلة تعاطي المخدّرات.

كان من الصعب الحصول على مواد أنشائية لبناء وحدات سكنية أضافية خلال السنوات الثلاث عشرة من العقوبات ومابعدها، مما زاد من وجود المساكن المكتظة والتي بدورها أدت الى أرتفاع معدلات العنف المنزلي والتي يكون ضحاياها في الغالب من النساء. يقدر تقرير للأمم المتحدة أن هناك أمراة من بين 5 نساء في العراق تعاني من العنف المنزلي،

وأحدثت الحروب وأعمال العنف تغييرا جذريا في الطابع الديموغرافي والأجتماعي في العراق.

يلمح وزير العمل والشؤون الأجتماعية عام 2011 أن هناك مايقارب الـ 4.5 مليون طفل عراقي فقدوا والديهم، أي أن هناك نسبة مخيفة تقدر بـ 14% من أطفال العراق من الأيتام. ومنذ غزو عام 2003، وصلت نسبة يتم الأطفال في العراق الى 70%. وهنالك مايقارب الـ 600.000 طفل منهم يعيشون في الشوارع، فيما يبقى القليل منهم في ملاجىء الأيتام والتي يبلغ عددها 18 ملجئاً في مختلف أنحاء العراق وفق ما أخبرنا به.

ومن الجدير بالذكر أنه وفقا للتقاليد العراقية، لم يكن هنالك حاجة لأيداع الأيتام في دور للأيتام، فأقارب الأطفال من الممكن أن يتولون رعاية من فقد والديه...

لكن الدكتاتورية، والحروب، والعقوبات، والجريمة قد غيرت هذا أيضا.....

هناك تقريبا مليون عائلة تعيلها أمرأه في العراق، معظم هؤلاء النسوة من الأرامل، وضحايا للعنف المسلح والعنف الطائفي (وفقا للجنة الدولية للصليب الأحمر– 2010). بغض النظر عن الأضرار الجسدية والعقلية والأقتصادية والأجتماعية الجسيمة، واجه العراقيون أيضا الواقع المرير من القيود المالية التأديبية خلال سنوات العقوبات.

منذ عام 1990 الى عام 1996، وهو العام الذي طبق فيه برنامج النفط مقابل الغذاء، تم تجميد جميع الحسابات العراقية في الخارج، ولم يسمح للنفط في أن يباع دوليا، وأعتمد الشعب العراقي بالكامل على

مساعدات ضئيلة من الخارج، بعيدة كل البعد عن فرصة الحصول على حياة كريمة.

في الوقت الذي كان يزعم بأن برنامج النفط مقابل الغذاء - والذي أستمر منذ عام 1996 ولغاية 2003 بأنه أعفاءً إنسانيا - كان في الواقع يتم تمويله بالكامل من أموال النفط العراقي المحدودة خلال فترة العقوبات! فقد كان أكثر بقليل من برنامج تجهيز خاضع للتمويل. تم تحويل 19 مليار دولار من أجمالي دخل النفط والبالغ 64 مليار دولار الى لجنة التعويضات للأمم المتحدة في جنيف. في ذلك الوقت، كان معدل الوفيات بين الأطفال في العراق هو الأعلى في العالم، حيث بلغ عدد الحالات 130 وفاة من بين كل 1000 طفل.

كان المبلغ الذي تم تحويله الى لجنة التعويضات في الأمم المتحدة عبارة عن تعويض للأفراد والشركات والحكومات، وخاصة حكومة الكويت جراء مزاعم حول نتائج غزو العراق للكويت. لو كانت هنالك قيادة لديها ولو القليل من الأخلاقيات في مجلس الأمن، لكان بأمكانها تأجيل دفع هذه التعويضات ومنع العديد من الوفيات بين أطفال العراق.

خلال فترة ست سنوات ونصف، توفر فقط 43 مليار دولار ليسد أحتياجات 23 مليون عراقي، وهو مبلغ زهيد، فمن هذا المبلغ تم أستخدام 28 مليار دولار فقط لهذا الغرض[1]، ومن أهم الأسباب هي الأدارة

[1] - بلغت الكلفة الشهرية للقوات في العراق خلال سنوات الأحتلال الأمريكي للعراق 12 مليار دولار، بمعنى آخر، ما حصل عليه الشعب العراقي من برنامج النفط مقابل الغذاء خلال ست سنوات ونصف تم صرفه للقوات الأمريكية خلال فترة لاتتعدى الثلاث أشهر!

الجزئية، وبيروقراطية مجلس الأمن المبالغ بها لبرنامج النفط مقابل الغذاء، والحجب المتعمد للأمدادات الضرورية من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

إن البرنامج الإنساني للأمم المتحدة لم يكن مصمّماً لكي يعمل!

النتيجة النهائية: تقدر قيمة السلع للفرد خلال اليوم والتي يستفيد منها العراقيين، بحوالي 51 سنتا أمريكيا، وهذه حقيقة مخزية يتحمل مسؤوليتها كلا من الحكومتين الأمريكية والبريطانية بصورة كبيرة.

لقد دفع العراق . ولغاية شهر تشرين الأول 2012 . مبلغاً قدره 38.5 مليار دولار كتعويضات للأطراف الثلاث التي تم ذكرها أعلاه.

إن مطلب العراقيين الشرعي اليوم هو أن الوقت قد حان للحصول على تعويضات من الخارج جراء الدمار الذي سبّبته الحرب، تلوث الهواء والماء والتربة، تدمير الأراضي الزراعية، البنية التحتية، شبكات المياه، الصرف الصحي، محطّات الطاقة الكهربائية. وحتّى الآن، فقد تم تجاهل تلك المطالب من قبل المجتمع الدولي.

هذا يشكل معيارا مزدوجا لا يطاق ولايمكن تقبله

في آذار 2003، وبعد أن أنتهى نظام حكم صدام حسين، تم تحديد الديون الكليّة المترتبة على العراق بما يقدّر بين 50- 80 مليار دولار. ويذكر أعضاء نادي باريس التسعة عشر، ومعظمهم من الأوربيين، بأن ديون العراق لأوربا تقدر بحوالي 38.9 مليار دولار، أما ما تبقّى من الدائنين فهمّ بصورة رئيسية من الدول العربية وبالتحديد دول مجلس التعاون الخليجي.

يحاول البعض التقليل من حجم التدمير المتعمّد للتراث العراقي، وحضارته، وسرقة آثاره، والأنتهاك الصارخ للقانون الوطني والدولي، وزرع التضليل والمعلومات الخاطئة، والجريمة، والوحشية، وتجاهل الأهتمامات الأنسانية الأساسية والمعايير الأخلاقية. يجد البعض تلك الأتهامات مرفوضة ومنافية للعقل وأيديولوجية وغبيه، في حين يبقى البعض الآخر صامتا أزاءها، وهذا حال يرثى له حيث أنهم ليس لديهم مايقدمونه! فهم يصرّون بأسم الديمقراطية بأن "الصورة الأكبر" المعروفة، صورتهم الأكبر، هي ما يبرّر ما قاموا به!.

إنهم لا يفهمون ماهي مستلزمات الديمقراطية والأنسانية الحقّة. إنها ليست علبة مشروب غازي وكيس رقائق البطاطس، بل هي عن الأمن البشري، وإتاحة الفرصة لتشكيل حياة المرء في التحرر من العوز والخوف.

إن العراق، الذي يعدّ من الدول الكبرى في العالم التي تمتلك النفط والغاز، ينبغي أن لا يواجّه اي صعوبة في أن يمنح حياة كهذه لمواطنيه. لكن بدلا عن ذلك، أصبح العراق مثالاً للدولة الفاشلة والتي تنافس في فشلها الدول الأخرى المحرومة كأفغانستان والصومال، وطبعا، فلسطين، للحصول على تاج البؤس.

لقد كوّن التأثير العام لتلك العناصر في العراق مأساة أنسانية لايمكن وصفها. أما الجناة، فلن يسمح لهم مع كل ما قاموا به من أن يركنوا للراحة، او التوهمّ بأن جرائمهم ستختفي ببساطه في الأفق البعيد من اللامكان. كلاّ، فالمساءلة سوف تسود.

ومن هنا، فلا بدّ من التأكيد، على أن جهود هيئة محكمة كوالالمبور لجرائم الحرب، التي أسسها عام 2005 الدكتور محاضير محمّد، الذي شغل منصب رئيس الوزراء في ماليزيا للفترة من 1981- 2003، تعدّ خطوة أولى بهذا الأتجاه. فقد عملت الهيئة ولسنوات على تقديم مجموعة هائلة من الأدلة من خلال الحصول على وثائق قانونية وشهادات للضحايا. تلك الأدلة، التي جرت مراجعتها بصورة دقيقة من قبل محكمة كوالالمبور لجرائم الحرب، سمحت للمحكمة أن تعلن في شهر تشرين الثاني 2011 وفي آيار 2012 بأن أعلى المستويات الحكومية الأمريكية والبريطانية مذنبة في جرائم الحرب والتعذيب. إن هذا الأعلان لم يكن بالطبع مفاجئا بالنسبه لجورج بوش الأبن وتوني بلير!

لقد حكمت المحكمة بما يلي: إن كلا المسؤلين (أي بوش وبلير)، وكبار مستشاريهما قد أرتكبوا جرائم ضد السلام، حيث أنهما قد "خطّطا، وجهزا، وقاما بغزو العراق، البلد ذا السيادة، في خرقٍ واضح للقانون الدولي، وأرتكبوا جرائم تعذيب وجرائم حرب، متجاهلين معاهدة جنيف وقانون الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب"[2]

ما رآه المرء لا يمكن حجبه عن الرؤية !... كم يمكن للإنسان أن يتحمل؟

يجب أن يكون عام 2013 عاماً يرى فيه الجناة أن حالة الإفلات من العقاب قد ولّت. وينطبق هذا بصورة خاصّة على أولئك الذين كان لهم

[2] - أنظر : محكمة كوالالمبور لجرائم الحرب – القضية رقم 1 و 2 – المحاكمات التي أجريت في 22 تشرين الثاني 2011 و 11 آيار 2012، **(ISBN 978-937-10817-1-6) و (ISBN 978-967-10817-2-3)**

دوراً اساسياً في خلق المعاناة في العراق لعدة عقود. يجب أن تطبق الإجراءات القانونية على الجميع، عراقيين كانوا أم غير عراقيين، فمواجهة العدالة مع ذلك ليست فقط لأولئك الذين خسروا.

سيكثّف الرأي العام الدولي – كونه قوة من الأسفل – جهوده خلال سنوات ما بعد الغزو غير المشروع للعراق، من أجل أن يطمئن الشعب العراقي أنه ليس وحده في طريق البحث عن العدالة.

*** د. هانز سي. غراف سبونيك**

مساعد سابق للأمين العام للأمم المتحدة

ومنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق

الولاية القضائية الدولية للمحاكم المحلّية

وما توصلت اليه محكمة كوالالمبور

صباح المختار*

شهد التاريخ الحديث للإنسانية عدد كبير جدا من الفظاعات وان الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية وهيروشيما وروندا وانشاء اسرائيل على ارض الآخرين وغزو اسرائيل للبنان وغزة امثلة قليلة على ذلك. ولكن العراق يتعرض لوحده ومنذ (22) عام الى جرائم حرب ويتعرض شعبه الى ابادة جماعية وسوف تتساءل الاجيال القادمة: لماذا حدث ذلك؟ ولماذا سمحنا لهم بفعل ذلك؟ وكيف ان مجلس الامن الدولي والدول والشعوب قد ضربت بعرض الحائط، الاخلاق والعدالة والقانون؟

كثير اولئك الذين حاولوا الاعتراض والوقوف في وجه ذلك. سواء عن طريق المظاهرات واقامة التجمعّات والكتابة والقاء المحاضرات او عن طريق اتخاذ المسار القانوني عندما يكون ذلك ممكنا. وعلى الصعيد القانوني فقد كانت هنالك محاكمات رسمية وقضايا قضائية امام عدد من المحاكم وكانت هناك ايضا محاكمات خاصة وعادية. والمحاكمات والمحاكم الرسمية كانت مقصورة بشكل عام على المحاكم المحلية لان المجتمع الدولي قد تخلى عن مسؤوليته. فقد تم تسييس المحكمة الجنائية الدولية حيث انها فشلت حتى الان في محاكمة اية دولة متورطة بأعمال غزو وحروب مثل الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا واسرائيل. وقامت باتخاذ اجراءات ضدّ دول ضعيفة ونامية مثل السودان

وليبيا وسوريا. فالملفات كانت مقصورة على الزعماء المسلمين او العرب او الافارقة. لقد اعتمدت المحاكم المحلية في نظرها لبعض القضايا على نظام واحد او نظامين، الاول بموجب القضاء المحلي الاعتيادي في القضايا التي تكون الجريمة فيها مرتكبة من قبل مواطن محلي او يكون هو الضحية. والنظام الثاني بموجب الولاية القضائية الدولية للمحاكم المحلية وهذا عندما يكون العمل غير القانوني حدث خارج نطاق سلطة المحاكم المحلية، ويصل الى درجة جريمة حرب او جريمة ضد الانسانية ومن دون الحاجة الى ان يكون المجرم او الضحية مواطن من ذلك البلد .

وهناك عدد من الامثلة حول قضايا استندت الى القانون المحلي. ففي الولايات المتحدة رفع مواطنون امريكيون قضايا الى المحاكم الامريكية ضد رجال ونساء (موظفون عموميين) امريكيين او متعاقدين امريكيين لهم علاقة بموت او اساءة معاملة لأحد اقاربهم. وفي عدد من الحالات اقرّت المحاكم بتعويضات جرّاء الضرر اوبأية اشكال اخرى من الجبر والإنصاف. وفي الوقت ذاته عند مقاضاة وحدات عسكرية امريكية او متعاقدين امريكيين من قبل أسر الضحايا العراقيين الذين تم قتلهم او تعذيبهم او اساءة معاملتهم او انتهاك حقوقهم الانسانية فأن هذه الاسر لا تحصل على اية تعويضات. وان مجزرة مدينة حديثه والانتهاكات في سجن ابو غريب وقتل الصحفيين بدم بارد تمثل بعض الحوادث التي لطخت تلك الفترة بالدماء.

وبموجب القانون البريطاني رفعت المئات من الأسر العراقية دعاوى الى المحاكم الانكليزية ضد جنود بريطانيين خدموا في العراق. وكانت هناك قضيتان مهمتان هما: الاولى هي قضية بهاء موسى، العراقي الذي تم تعذيبه

لحد الموت من قبل جنود بريطانيين. لقد تم كسب هذه القضية ضد وزارة الدفاع التي أُجبرت على دفع التعويض.

والقضية الثانية تعرف بإسم قضية (سكيني) التي تتعلق بوفاة ستة مدنيين عراقيين في البصرة عام 2003 عندما كانت المملكة المتحدة دولة احتلال. فقد اشتكت اسر الضحايا الى محكمة ستراسبورغ لأن السلطات البريطانية رفضت اجراء تحقيق مستقل وشامل حول الظروف التي تم فيها القتل. وقد رفضت المحكمة الحجج التي قدمتها الحكومة البريطانية بأنه طالما ان عمليات القتل قد وقعت خارج الاراضي البريطانية فان الشرط اللازم لإجراء تحقيق مستقل وشامل بموجب الاتفاقية الاوربية الخاصة بحقوق الانسان لا ينطبق بهذه الحالة.

وقالت المحكمة الاوربية في 7تموز/ يوليو 2011 ان المملكة المتحدة انتهكت حقوق العراقيين المقتولين وأمرت بأجراء تحقيق حول الإنتهاكات البريطانية في العراق. (لا يمكن لبريطانيا ان تدعي ان جنودها غير ملزمين بحقوق الانسان عندما يكونوا في بلد آخر ويتوجب على الحكومة البريطانية الان ان تقبل تطبيق قانون حقوق الانسان على كافة تصرّفاتها في اي مكان من العالم وان تضمن اجراء تحقيق كامل ومستقل حول عمليات القتل هذه).

وتوصلت المحكمة الاوربية لحقوق الانسان، في ستراسبورغ فيما يتعلق بقضية سكيني والقضايا الأخرى، إن التزامات بريطانيا في مجال حقوق الانسان تنطبق على افعالها في العراق وان المملكة المتحدة انتهكت الإتفاقية الأوربية حول حقوق الانسان من خلال اخفاقها في اجراء تحقيق كاف في مسألة قتل ستة عراقيين على ايدي قواتها هناك. وبالتالي

في بريطانيا وبخلاف الحال مع الولايات المتحدة فأن بعض العراقيين قد حصلوا على تعويضات من الحكومة البريطانية .

ومن جانب اخر فأن الحكومة البريطانية قد واجهت منذ الغزو في عام 2003 انتقادات شديدة حول اخفائها الكثير من الحقائق. وقد خسر حزب العمال الانتخابات وكذلك زعيمه توني بلير. وهناك لحد الان ثلاثة تحقيقات علنية حول غزو العراق الاول هو (تحقيق هاتون) في اب / أغسطس 2003 الذي اعقبه الوفاة الغامضة لديفيد كيلي الذي كان مفتش للأسلحة وقام بإبلاغ هيئة الاذاعة البريطانية (**BBC**) بأكاذيب الحكومة البريطانية حيث عثر عليه ميتا. ولقد تم وصف هذا التحقيق بأنه عملية (تمويه). والتحقيق الثاني هو (تحقيق بتلر) الذي بدأ في 3 شباط / فبراير 2004 لتحديد الدور الذي لعبته الاجهزة الاستخبارية في قرار دخول الحرب وفي ما يتعلق بإمكانيات العراق في مجال اسلحة الدمار الشامل فقد اعتمدت الحكومة على منشقين عراقيين في اعداد ملفات مزيفة وكان هذا التحقيق اكثر انتقادا للحكومة والمؤسسة الاستخبارية من تحقيق (هاتون). ثم جاء تحقيق (تشيلكوت) الذي لا يزال القرار فيه منتظراً بعد مضي اكثر من سنة على انتهائه، الامر الذي يثير مخاوف جدية. فهناك العديد من الاشارات المهمة التي جاءت قبل التحقيق وان هناك بعض المحامين ينتظرون النتائج لكي يطالبوا بأجراء تحقيق قضائي.

الولاية القضائية الدولية:

في اعقاب المحرقة (الهولوكوست) والجرائم النازية الاخرى طالب المجتمع الدولي، الغاضب، إقامة العدل. وقد تمخضّ هذا المطلب عن اقامة محكمة (نورنبيرغ) الخاصة بجرائم الحرب،والاتفاق على الاعلان العالمي لحقوق الانسان وظهور مفهوم قانوني جديد للقضاء الدولي .

بحيث بدا الامر كما لو كان حياد القضاء و تقلص اماكن اختفاء المجرمين قد تحققا.

ان الولاية القضائية الدولية مفهوم بسيط ولأنه يستمد سلطته من المادة (1) من معاهدة جنيف فأنه يفرض التزاماً على جميع الدول "باحترام وضمان احترام" قوانين الحرب، طالبا بشكل واضح من كل الدول مقاضاة المشكوك بارتكابهم جرائم حرب. وتلزم اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الدول اما مقاضاة او تسليم مجرمي الحرب. وبالرغم من ان معظم الدول قد صادقت على هذه الاتفاقيات فأن اغلبها لم تطبقها.

وبخصوص تطبيق الولاية القضائية الدولية من قبل المحاكم المحلية، فأن هناك تجارب متنوعة. فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فأن اكثر من(15) بلدا قد مارس الولاية القضائية الدولية في التحقيقات او محاكمة الاشخاص المشكوك بارتكابهم جرائم بموجب القانون الدولي من ضمنهم (استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمرك، فنلندا، فرنسا، المانيا، هولندا، النرويج، السنغال، اسبانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية).

لكن في السنوات الاخيرة قامت العديد من البلدان بالاحتيال على المبادئ من خلال وسائل تشريعية وإدارية مختلفة. ففي المملكة المتحدّة يسمح النظام القضائي للإطراف الخاصة والأفراد بتقديم ادلّتهم حول جرائم الحرب الى القاضي الذي بمقدوره حين ذاك اذا شعر ان القضية قوية بما فيه الكفاية ان يُصدر مذكرة اعتقال للمشتبه به. لذلك فقد تخلّص الجنرال الاسرائيلي المتقاعد (دورون الموغ) في عام 2005 من الاعتقال من خلال مكوثه في الطائرة وعودته الى اسرائيل دون دخول

الاراضي البريطانية. وفي عام 2009 غادرت (تسبني ليفني) وزيرة خارجية اسرائيل السابقة المملكة المتحدة قبل اصدار مذكرة اعتقال.

وقرّرت شخصيات اسرائيلية كبيرة اخرى ان تبقى بعيدة عن بريطانيا. فهذه الوسائل الخاصّة للوصول الى العدالة قد تم تعطيلها. واستجابة لاحتجاجات اسرائيلية اختارت الحكومة البريطانية تغيير القانون بدلاً من اعتقال الاسرائيليين المشتبه فيهم.

وقد ادانت منظمة العفو الدولية الحكومة البريطانية التي عدّلت القانون الخاص بالولاية القضائية الدولية بحيث حصرت حق اصدار امر الاعتقال للمشتبه بارتكابه جريمة حرب برئيس الادعاء العام، (المحافظون جعلوا الحياة اسهل لمجرمي الحرب، كما ورد في مقال ليبرال كونسبيريسي بتاريخ 30 اذار / مارس 2011).

وعلى اي حال فأن تراجع المملكة المتحدة عن تطبيق الولاية القضائية الدولية ليس المثال الوحيد على قوة اللوبي الاسرائيلي في التأثير على التشريعات الداخلية للدول. فهنالك قصة مخجلة مشابهه عندما جرت محاولة مقاضاة (ايريل شارون) امام المحاكم البلجيكية، ففي هذه الحادثة لم تكن اسرائيل هي وحدها من مارس الضغوط بل شاركتها الولايات المتحدة الامريكية في ذلك حيث ذهب (دونلاد رامسفيلد) بعيدا ليهدّد بنقل مقر حلف الناتو من بلجيكا.

وبالتأكيد فأن ذلك يتناقض مع تقييم القاضي الجنوب افريقي المتقاعد (ريتشارد غولد ستون) بأن "الافتقار الى المسائلة لجرائم الحرب وجرائم الحرب ضد الانسانية المحتملة قد وصل الى طريق مسدود، فالافتقار المستمر للعدالة يضعف اي امل في الوصول الى عملية سلام

ناجحة مما يؤدي الى تكوين بيئة تعزز العنف" .(غولدستون يدافع عن تقرير خاص بجرائم الحرب في غزة ، ينيت نيوز ، 29 ايلول / سبتمبر 2009).

ولكن من المؤسف انه بينما كانت (ايلانا ستين) من وزارة الخارجية الاسرائيلية تحتفل قائلة - اننا مسرورون لان بريطانيا قد اتخذت الخيار الصحيح – فأنه يبدو ان دروس المحرقة (الهولوكوست) لا يزال من الضروري تعلّمها.

محكمة كوالا لمبور:

لقد تم تأليف العديد من الكتب حول جرائم الحرب التي تم ارتكابها ضد العراق وشعبه من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، بشكل خاص، ومعظم الدول الاوربية التي انضمّت الى ما اسمته (تحالف الراغبين) . ان معظم الدول قد اجبرتها الولايات المتحدّة على ذلك من ضمنها اليابان التي ارسلت قوات عسكرية بالرغم من تعارض ذلك مع دستورها، من اجل أعطاء شعبية للجريمة (بدلاً عن الشرعية).

لقد شجبت جميع منظمات حقوق الانسان ومحامو حقوق الانسان والسياسيون المطّلعون تلك الفظا عات. وهناك كثير من الافلام التي توثّق مثل هذه الجرائم حتى من قبل مرتكبيها انفسهم مثل الانتهاكات التي حدثت في سجن ابو غريب.

وبالإضافة الى ذلك فقد كانت هناك محاكمات خاصة جدية ومهنيّه، من بينها المحكمة الاولى المهمة وهى محكمة بروكسل. فقد افتتحت هذه المحكمة للفترة من 14-17 نيسان/أبريل 2004 في بروكسل وانتهت في اسطنبول وكانت هذه المحكمة هي الاولى وكانت جدية ومهنية جدا. وقد

اتبعت هذه المحكمة منهج (بيرتراند روسل) في العدالة والتمسك بالمبادئ والأخلاق والمهنية في إجراء المحاكمات. لقد كان المشاركون فيها على قدرٍ عالٍ من الاحترام واستمعت الى شهادات موثوقة ومحامون مطلعون.

وفي عام 2011 و2012 بدأت محكمة كوالالمبور لجرائم الحرب والتي كانت على مستوى عالي من المهنية والتنظيم القانوني اعمالها بحضور عدد من القضاة والمحامين ذوي السمعة الجيدة. وقد أقيمت على شكل محكمة قضائية بوجود فريق ادعاء وفريق دفاع واستمعت الى اثباتات قانونية وشهود عيان.

والآن فأن الوقائع والآراء والأحكام القانونية متوفرة في مجلدين. وسوف تضيع فرصة كبيرة اذا ما بقيت تلك الوقائع في الكتب والتسجيلات، واني اعتقد انه بعد صرف الكثير من الوقت والجهد والمال فأنه يجب ان يتبع ذلك خطوات عملية.

ومن المسائل التي تحتاج الى دراسة جدية (بل للأخذ بنظر الاعتبار النتائج السياسية) هي الشروع بإجراءات قانونية لدى المحاكم الماليزية.

وقد يمثل قانون العقوبات الماليزي لعام 1936 المعدل في عام 2006، واتفاقيات جنيف لعام 1962 وقانون المحاكم القضائية لسنة 1964 نقطة بداية جيدة. فضلا عن ذلك، يجب ايضا ان تبذل محاولات جدّية للاستفادة من ما يتيحه نظام الولاية القضائية الدولية في اي بلد من البلدان التي ما تزال تسمح بتطبيقه.

واخيرا، وليس اخرا، يتوجب النظر بجدية الى القضاء المحلي في القضايا التي يكون فيها الضحايا مواطنون في تلك الدول مثلاً في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا .

ومن الواضح ان الهدف من هذه المقالة القصيرة هو ببساطة تسليط الضوء على هذه الاحتمالات الثلاثة. لكنّ الامر يحتاج الى تقييم دقيق وموضوعي من قبل فريق من المحاميين الدوليين، على ان يضمّ محامين مارسوا المحاماة، بالفعل، في الولايات المتحدة الامريكية واوربا.

*** صباح المختار**

رئيس جمعية المحامين العرب – المملكة المتحدة

كنّا ولا نزال نأمل

عبدالله الحديثي*

مضت عشر سنوات ولا يزال الدمار الذي خلفته الحرب موجود في العراق، لقد كان من المفروض ان تفتح هذه الحرب الطريق امام الديمقراطية في الشرق الاوسط ولكن كل ما انتجته هو البؤس للشعب العراقي.

وقبل عشر سنوات من وقوع الحرب كان العراق يخضع الى اشد العقوبات التي يمكن ان تواجهها دولة. لقد اثرت هذه العقوبات في كل نواحي الحياة الاساسية. وقبل ذلك كان العراق منشغل في حرب دموية مع ايران امتدت لثمان سنوات وخلفت حوالي (500,000) قتيل عراقي. انني كمواطن عراقي غالباً ما اسأل نفسي هل ان العراق سيتمكن من الوقوف على قدميه مرة اخرى ويحقّق بالتالي (السلام) الذي نحلم به؟. انني في بعض الاحيان اشعر بانزعاج عندما اتصور ان العراقيين سيستسلمون لواقعهم الحالي وافقد الامل بمستقبل افضل. لكنّي في هذه الاوقات ادرك بأن العراقيين معروفين تاريخياً بعزيمتهم وهذا ما يميزنا.

كنّا نأمل بعراق جديد، بلد نستطيع جميعا ان نعيش فيه سويا سعداء دون ان نلتفت الى كوننا سنّة او شيعة، عراً او كرداً، مسلمين او مسيحيين. كنا نأمل بمكان يستطيع فيه اطفالنا واقربائنا الذهاب الى المدارس ويكون لهم مكاناً يجلسون فيه وزجاج في شبابيكهم وساحة يلعبون فيها كرة القدم. كنا نأمل ان تكون لدينا كهرباء بحيث اننا عند

الذهاب الى النوم في ليالي الصيف الحارة لا نحتاج الى ان يكون احد والدينا ساهرا يستخدم جريدة لينفخ الهواء علينا لكي نأخذ الكفاية من النوم... وكنا نامل ايضا بأن لا يهرب اصدقائنا المسيحيون الذين عشنا معهم فترة الطفولة الى خارج البلد خشية على ارواحهم.

كنا نامل بوجود ضباط شرطة وجنود وموظفين حكوميين نزيهين غير فاسدين للاهتمام بنا وحمايتنا. وكنا نامل ان نحتفل بالعيد ونصوم رمضان سوية كعائلة واحدة. وكنا نامل ان نكون قادرين على السفر بحرية وان لا يتم حرماننا من هذا الحق لمجرد اننا عراقيين. كنا نامل ان نستيقظ على صوت الطيور المغرّدة على اشجار النخيل وليس على اصوات الانفجارات وصرخات الامهات والاطفال الخائفين.

واذا نظرنا اليها فأن (امالنا) لم تكن اكثر من حقوق بسيطة يتمتع بها مواطنو جميع الدول المتحضرّة. ولأننا مهد الحضارات فأننا كنا نعيش الامل لعقود من الزمن وليس هناك من شيء قادرٍ على اخماد هذا الامل. وازاء جميع المظالم والآلام يبقى الامل هو الشيء الوحيد الذي لا يستطيع احد ان ينتزعه من الشعب العراقي .

*** عبدالله الحديثي**

طالب من العراق

مركز جنيف الدولي للعدالة
Geneva International Centre *for* Justice (GICJ)

منظّمة غير حكومية مستقلة. مؤسسة طبقا للقانون المدني السويسري، مقرّها الرئيس في جنيف. يشارك المركز في معظم نشاطات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان والتنمية ويسهم بفاعلية في ترسيخ الالتزام بمبادئ وقواعد حقوق الإنسان. يُعنى المركز بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة الناجمة عن قضايا المعاملة السيئة في السجون، التعذيب، الاختفاء القسري، الإعدامات الصورية أو في محاكمات غير عادلة أو موجزة، انتهاك حقوق المحامين ، القضاة، الأكاديميين، المرأة والأطفال فضلاً عن قضايا الفساد

من مشاريع المركز

مشروع توثيق حالة حقوق الانسان في العراق

وهو عملية توثيق واسعة النطاق لإنتهاكات حقوق الإنسان في العراق. يتولى بموجبها عدد من الخبراء اعداد رسائل ونداءات و تقارير موثّقة عن تلك الإنتهاكات، وخاصّة الإعتقالات التعسفية، التعذيب، القتل خارج القضاء، الإختفاء القسري، الإغتصاب، التهجير، وما جرى من تخريب

للنظام القضائي، وما حصل من سرقة لثروات البلاد، وغير ذلك من الإنتهاكات. ثم يجري تقديم تلك الوثائق الى الأجهزة المعنية في الأمم المتحدّة والمفوض السامي لحقوق الانسان.

ويعرض المركز هذه الانتهاكات على الاجتماعات التي يعقدها مجلس حقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية. وتصدر ضمن الوثائق الرسمية للأمم المتحدة وتوزّع على الدول الأعضاء وعلى كل الجهات ذات العلاقة بعمل مجلس حقوق الانسان.

المركز يدعو الجميع الى المساهمة بدعم عمله من اجل تحقيق العدالة وتقديم كل المسؤولين عن الانتهاكات الى القضاء العادل، ومن اجل انصاف الضحايا، ومنع تكرار الفضاعات والجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

ان كنت ترغب في دعم المركز للإستمرار بعمله لصالح الشعب العراقي يمكنك التبّرع على رقم الحساب الرسمي:

Geneva International Centre for Justice

Account number: 12-188643-0

IBAN: CH02 0900 0000 1218 8643 0

SWIFT: POFICHBEXXX